

● ما موقفك مما تخضع عنه اجتماع مجلس التسوق الوطني للقطاع الوطنية للتعليم واللجنة الأوربية من قرارات وتوصيات بخصوص الأستاذة الباحثة حامي الكوراء الفرنسية؟

● بداية أسجل أسفي لكون اللجنة الأوربية للقطاع الوطنية للتعليم العالي، لم تفقه شيئا من مغزى الحركة الاحتجاجية التي خاضها جل الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية، وليس بعضهم كما جاء في بيان اللجنة الأوربية، الذي حاول إيهام الرأي الوطني، متفانسا أن 12 أستاذة وأستاذة التين خاضوا الإضراب، كان حربا باللجنة الأوربية أن تكرمهم لتضاهيهم المستحقة من أجل الحق والكرامة والعاقول، ولتؤيدهم شكوا حلقية رئيسة ضمن سلسلة محكمة التفتيش، فبرزت ألعروف سدا متديعا أمام كل محاولة لتسدهف حقوقها المشروعة وتبرؤم فرفض حلول لا تستحقين لمطالبها. واللجنة الأوربية مهمل في العريضة الطالبة الرافعة لشرط المباشرة اللاقانوني التي وافقت عليه في اتفاق مع الوزارة، رغم رفض المعنيين له ورغم تنافسه من قرارات المؤتمرات النقابية والتي وقعها يزيد من 12000 أستاذ حامل للدكتوراه الفرنسية بجناح وإطاراتهم.

● أينا رفضت التفرغ؟

● رفضنا للاتفاق بترح أساسا لإشراجه واحتياطه المبراة من أجل تمكن حاملي الدكتوراه الفرنسية من ولوج إطار أستاذ التعليم العالي، على اعتبار أن اشتراط المباشرة لا مبرر له إن قانونيا أو منطقيا، فالمعشرون وطما وورسوما بموجب النظام الأساس لـ 17 أكتوبر 1975 الذي لا وجود فيه لشرط المباشرة، بل يمكن حاملي شهادة الدكتوراه، بعد البت في معادلة شهادتهم من ولوج إطار أستاذ التعليم العالي مباشرة بعد قضاء أربع سنوات من الألفية في إطار أستاذ محاضر.

● أينا رفضت الإضراب عن الطعام؟

● أوقفنا الإضراب عن الطعام أولا، حفاظا على حياة زملائنا المناضلين السابقين الذين لم يتواروا من تقديم اسمي التفتيشات من أجل إحقاق الحق والادماج عن الكرامة التي لا يمكن أن تصان في ظل الصيف وحرق القانون، وأذكر أنه خلال 84 يوما من الإضراب عن الطعام سجدنا ثقل 36 حالة إلى المستشفيات، ومن جهة ثانية بينا لراي الوطني والدولي عامه وخاصة رفضنا للحلول غير المصغفة وتشتيتنا بحقنا في الإطار وفي الألفية، ومن جهة ثالثة بينا لراي العام، أننا نانس حوار وإنما أيضا أرغضا على خوض هذه الخطوة التضالفة بعد أن ضغنا نرجعا من تسويق الوزارة الوصية وتطامنها وتصلها من التزاتما.

● بما جدوى الإضراب إذا التفتيش في الأخير إلى توقيفه؟

● لا تنس أننا أنهينا الإضراب عن الطعام ونحن نأبيلون على موقفنا الرافض لشرط المباشرة والتشتيت بحقنا في إطار أستاذ التعليم العالي وكامل سنوات أقممتنا، ثم إن اختصاصنا الوطني إنما وقعنا بصورة مؤقتة، إذ أننا مستعملون لواصلته إذا ما حاولت الوزارة والتقية فرض أي حل لا يتسجم وطالبون لواصلته، ولقد حصنا موقفنا ذلك من خلال التمسك الذي رافقناه في مولانا صاحب الجلالة لصره، الله ملتصين بجلالاته من أجل إحقاق حقا بما يضمن احترام القانون وصيانة الحقوق المشروعة ويحفظ كرامة المتضررين ويزيد الإحتجاب لهم والحقولهم.

● هل لا يعتبر بيان اللجنة الأوربية للقطاع الوطنية للتعليم العالي الإنجليزي للقطاع من تلف تفكير؟

● إن أي تعامل من جانب التقية مع هذا الملف لا يمكن أن تعتبره إيجابيا إلا في حال احترام مطالبنا المشروعة وبما يحفظ حقا في الولوج المباشر لإطار أستاذ التعليم العالي، دون شروط المباشرة والحفاظ على سنوات أقممتنا الاكتسية منذ التوقيف، فإي اتفاق يخرج عن هذا الحد الأدنى لا يمكن أن يعتبر كذلك وسوف نواجهه بكل حدة في الوقت المناسب بما تقرره جمعا العام الوطني، وكفما كان الحال فإن بيان اللجنة الأوربية الأخير بيننا بأنها أخطأت مرة أخرى موصلها مع التفرغ.

## 5 على 5



الدكتور محمد محاسن

رئيس الجمعية المغربية للأستاذة الباحثين  
خريجي أوجهات الفرنسية لـ «الغربية»:

### خلال 84 يوما من الإضراب عن الطعام سجدنا ثقل

### 36 حالة إلى المستشفيات

أحمل تلف الأستاذة الباحثة حامي الكوراء الفرنسية التصيب الأوربي في مجلس التسوق الوطني للقطاع الوطنية للتعليم العالي، والذي تلاه اجتماع اللجنة الأوربية في اجتماع عاد في بحر الشهر المنصرم، قال الدكتور محمد محاسن رئيس الجمعية المغربية للأستاذة الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية، إن «رؤسنا للاتفاق بترح أساسا لإقتراطه إحتياط المبراة من أجل تمكن حاملي الدكتوراه الفرنسية من ولوج إطار أستاذ التعليم العالي، وتضاف في الحوار الذي أجرت معه «الغربية»، أن اشتراط المباشرة لا مبرر له إن قانونيا أو منطقيا، وأزير قائلا «رؤسنا الإضراب عن الطعام أولا، حفاظا على حياة زملائنا المناضلين السابقين، الذين لم يتواروا عن تقديم أسمي التفتيشات من أجل إحقاق الحق والادماج عن الكرامة التي لا يمكن أن تصان في ظل الصيف وحرق القانون»، ويذكر أنه خلال 84 يوما من الإضراب عن الطعام رصد ثقل 36 حالة إلى المستشفيات، وقال في الحوار ذاته «إن أي تعامل من جانب التقية مع هذا الملف لا يمكن أن يعتبره إيجابيا إلا في حال احترام مطالبنا المشروعة وبما يحفظ حقا في الولوج المباشر لإطار أستاذ التعليم العالي، دون شروط المباشرة والحفاظ على سنوات أقممتنا الاكتسية منذ التوقيف».